استراتيجية التعامل مع الأراضي القديمة وأراضي الاستصلاح الحديثة والصحراوية

د. شريف فياض (*)

المقدمة:

مصر بلد الصحراء هكذا قال جمال حمدان فى رائعة عبقرية الزمان والمكان، وإذا كان هيريدود قد قال منذ قديم الأزل أن مصر هبة النيل، هذا الأخدود العظيم الذى يشق الصحراء التى تترامى على جانبية، فما حدث للنيل على أيدى المصريين خاصة فى المائة عام الماضية من تلوث وبناء على جانبية وإلقاء نفايات الصناعة والزراعة فى هذا الأخدود الهائل، هذا بالإضافة إلى الزيادة السكانية وتركز السكان على ضفاف النيل العظيم الأمر الذى أدى إلى الضغط على هذا المورد الإقتصادى العظيم وعلى البنية الأساسية التى نشأت علية سواء طرق أو قنوات للرى أو للصرف الزراعى بالإضافة إلى التجريف الهائل الذى يتم سنويا للأراضى الزراعية الواقعة على جانبية الناتجة من التخاذل الكبير من قبل الحكومات المتعاقبة فى حل مشكل الإسكان وعدم التوزيع العادل للوحدات السكنية، بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية خارج هذا الوادى الضيق، الأمر الذى أدى إلى تقليل فرص الحياة فى مجتمعات سكانية خارج الوادى الضيق، مما أدى إلى زيادة التعدى على الأراضى الزراعية الواقعة فى وادى ودلتا النيل العظيم. وتقدر حجم الأراضى الزراعية التى يتم فقدها سنويا بنحو ٣٠ ألف فدان وهى من أخصب

(*) أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز بحوث الصحراء.

أنواع الأراضى الزراعية أى استمرار الوضع على ما هو علية سوف يؤدى إلى أنة فى ٢٠٥ سنة سوف يتم فقد كافة الأراضى الزراعية القديمة على أساس أن المساحة المنزرعة فى الأراضى القديمة تقدر بنحو ٦.١ مليون فدان.

تهتم الآن جمهورية مصر العربية بالمشروعات القومية الكبيرة Mega Projects فهناك العديد من المشروعات القومية الكبيرة التى تدخل فى إطار الخطة الاقتصادية للدولة المصرية فى السنوات القادمة، مثل محور قناة السويس والمثلث الذهبى والساحل الشمالى الغربى ومشروعات الطاقة الشمسية والطاقة النووية فى الصحراء الغربية، ومن أهم تلك المشروعات القومية التى تهتم بها البلاد هو مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان فى العام القادم ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التى تستهدف تكوين مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية بهدف الخروج من الوادى الضيق إلى الصحراء. ولكى ينجح مثل هذا المشروع لابد من النظر إلى الموارد المتوفرة فى المنطقة المراد استصلاحها والتعرف على أنسب وأفضل المشاريع والأنشطة الاقتصادية التى يمكن أن تعمل فى المنطقة وذلك طبقا للعائد على وحدة المياه والعائد على وحدة الطاقة وطبقا للموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة.

ولا شك أن الزراعة من الأنشطة الهامة التى لابد من الاهتمام بها فى الأراضى الجديدة حيث أن الكثير من الاراضى الجديدة بها الكثير من المناطق القابلة للاستصلاح فى مصر بالإضافة إلى أن المنظومة الصحراوية لها خصائصها التى لابد من احترامها ومراعاتها عند التعامل بها حيث لا يكون هناك أى انهيار فى تلك المنظومة.

ومن المشاكل الجمة التى واجهت مصر فى الأراضى القديمة هى عدم احترام الموارد تلك المنظومة البيئية الأمر الذى ادى إلى انهيار فى المساحة الزراعية

القديمة وتقلص تلك المساحات بالإضافة إلى التلوث فى الكثير من الأراضى التى فى الوادى القديم. وبالتالى علينا أن ننظر إلى الأراضى الجديدة بنظرة اكثر جدية فى الموارد البيئية حيث لابد من الحفاظ على تلك الموارد الصحراوية حتى لا يحدث انهيار بيئى فى المنظومة الصحراوية بمعنى استغلال الموارد المتاحة فى البيئة الصحراوية بأفضل كفاءة وفعالية ممكنة، واضعين فى الاعتبار الاستدامة والاستمرارية فى المشروعات الزراعية التى فى المنظومة الصحراوية.

هذا بالإضافة إلى أهمية الوضع فى الاعتبار الأهداف الإستراتيجية القومية التى تهتم منها مصر مثل الصادرات والأمن الغذائى والعمالة وتوفير فرص عمل دائمة والعائد على وحدة الجنية وغيرها من الأهداف القومية التى يمكن أن يساهم فيها قطاع الزراعة بشكل إيجابى، ويأتى على رأس تلك الاهتمامات الفلاح المصرى سواء فى الأراضى القديمة أو الأراضى الجديدة، وكيفية استغلال الأراضى الجديدة المستصلحة وهل يتم تمليكها وإداراتها بواسطة صغار الفلاحين أم بواسطة كبار المستثمرين وما هى أجندة المجتمع فى التعامل مع تلك هؤلاء المستثمرين.

ومن المشاكل الأساسية التى يعانى منها المجتمع المصرى هى عدم وجود رؤية ولا إستراتيجية مجتمعية تتعامل مع المنظومة الصحراوية وكيفية استغلال الإراضى الصحراوية فى اى مجالات وأى أنشطة يمكن أن تستغل الموارد الطبيعية فى المناطق الصحراوية بحيث يكون هناك كفاءة فى استخدام تلك الموارد الطبيعية الصحراوية التى تتسم بالهشاشة.

فى تلك الورقة سوف يتم التركيز بشكل أساسى على المناطق الصحراوية وأراضى الاستصلاح الحديثة فى المناطق الصحراوية ومحاولة وضع رؤية للإستغلال الامثل للموارد الطبيعية التى تتسم بالهشاشة فى المنظومة الصحراوية، مع التنويه إلى الخطوط العامة لاستغلال المناطق والأراضى القديمة فى قطاع الزراعة والأراضى

الجديدة وعلى الأخص الظهير الصحراوى لمناطق الوادى والدلتا.

أولا: الأراضى القديمة:

الأراضى القديمة هى أراضى لابد من الاهتمام بها بشكل كبير حيث أن خصوبة تلك الأراضى مرتفعة للغاية ولابد من النظر إليها على أنها من الموارد الهامة فى الزراعة المصرية، بالإضافة إلى أن الأراضى القديمة بها بنية أساسية جيدة من طرق وترع ومصارف زراعية، مع توافر السكان فى الأماكن القريبة الامر الذى يوفر الأيدى العاملة بشكل دائم فى تلك المناطق. ولكن نظرا لأننا تعاملنا مع الأراضى القديمة بشكل سيء حيث تم التعدى على تلك الأراضى بشكل كبير خاصة فى السنوات الأخيرة الأمر الذى أدى إلى تقلص المساحات المنزرعة فى الأراضى القديمة بالإضافة إلى الاستخدام السيئ للمبيدات والأسمدة الكيماوية الأمر الذى يزيد من تلوث تلك الأراضى، وسوء الصرف الزراعى فى بعض المناطق الأمر الذى أدى إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضى فى بعض المناطق والتملح والتصحر الذى حدث فى بعض أنواع الأراضى. ومن المشاكل الأخرى التى تعاني منها الزراعة فى الأرضى القديمة هى افتقارها إلى المؤسسات وإلى الروابط التى تعمل على تجميع المزارعين فى إطار مؤسسى موحد سواء التعاونيات أو الجمعيات الزراعية او الاتحادات خاصة إذا ما علمنا أن نمط الملكية فى الأراضى القديمة هى الحيازات الصغيرة التى تقل عن فدان الأمر الذى يؤدى إلى أن هؤلاء المزارعيين يمكن أن يكونوا تحت استغلال التجار سواء فى خلال عملية الإنتاج أو عمليات التسويق للمنتجات الزراعية، الأمر الذى يضع تساؤل حول أهمية تكوين الروابط والاتحادات الفلاحية وتعاونيات حقيقية للمنتجين الزراعيين فى تلك المناطق.

ونظراً لان كل من المياه والأرض والتكنولوجيا محددات رئيسية فى الزراعة المصرية وبالتالى يمكن استغلال تلك الأراضى القديمة فى إنتاج حاصلات زراعية إستراتيجية تستخدم أساسا فى الاكتفاء الذاتى مثل الحبوب وعلى رأسها القمح

والذرة والارز والقطن والقصب. وذلك لما تتوفر لهذه الأراضى بشكل أساسا من وفرة فى عنصر المياه، التى تأتى أساسا من نهر النيل. وإيضا لما تتميز به هذه الأراضى من خصوبة بالدرجة الأولى، حيث أنها أراضى طينية، تجود بها مثل هذه الأنواع من المنتجات الزراعية. والإنتاجية الفدانية لهذه المنتجات من تلك الأراضى إنتاجية مرتفعة، بالمقارنة بالأراضى الجديدة أو الصحراوية. هذا بالإضافة إلى قرب المسافات بين المصانع للمنتجات التى لابد أن تمر بعمليات تصنيع مثل القطن وقصب السكر، وبين مناطق إنتاج هذه المنتجات. وكذلك قرب أسواق الاستهلاك من مناطق الإنتاج مما يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج، على تلك المنتجات. وبالتالى عدم رفع سعر المستهلك. ولكى يمكن أن ينجح ذلك لابد من وجود دور للدولة فى دعم هؤلاء المنتجين خلال العملية الإنتاجية، خاصة الصغار منهم، وذلك لأهمية هذه المنتجات وإعطاء حافز للمنتجين الزراعيين، فى إنتاج مثل تلك المنتجات الهامة.

الأرضى الجديدة والصحراوية:

لابد هنا من التنوية إلى الفرق بين الأراضى الجديدة والأراضى الصحراوية، فالمقصود بالأراضى الجديدة هى الظهير الصحراوى لمحافظات الوادى القديم والدلتا وهى اراضى هامة وعادتا ما تكون قريبة من الأراضى القديمة نوعا ما وعادتا ما يتم ريها فى الكثير من مساحاتها بواسطة مياه النيل، اما الأراضى الصحراوية فهى أراضى تكون عادتا فى المحافظات الصحراوية وتكون إنتاجيتها أقل من إنتاجية الأراضى الجديدة او الظهير الصحراوى فى الكثير من المناطق، وتعتمد بشكل أساسى على المياه الجوفية فى الرى سواء المياه الجوفية السطحية أو المياه الجوفية العميقة.

أولا: الأرضى الجديدة:

تعتبر تلك الأراضى هى أراضى متاخمة للوادى القديم. فنلاحظ أنه يمكن زراعة البرسيم كمحصول أعلاف رئيسى، وذلك حيث أن أغلب منتجى ومربى

الحيوانات ومشروعات الإنتاج الحيوانى، تتركز فى الوادى القديم ودلتاه، مما يسهل من عملية توصيل الأعلاف إلى مناطق الإنتاج. وأيضا فإنتاجية الأراضى فى تلك المناطق المنزرعة بالبرسيم سواء مستديم أو حتى الحجازى لا تتباين كثيرا مع إنتاجية الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا. بالإضافة إلى أن أغلب تلك الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى عادتا ما يتم ريها من مياه النيل. كما سبق القول، إلى زراعة بعض المحاصيل التصديرية الهامة وعلى الأخص النباتات الطبية والعطرية خاصة فى الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى حيث تجود تلك الأنواع من المنتجات فى تلك الأراضى. بالإضافة إلى أن تلك الأراضى، هى أراضى ليست ملوثة وبالتالى يمكن أن ينتج منتجات صالحة للتصنيع والتصدير بأسعار مرتفعة نوعا ما، وللاستفادة من فائض القيمة يرى ذلك البديل إلى ضرورة إقامة مصانع إنتاج المادة الفعالة من تلك المنتجات بالقرب من مناطق الإنتاج. وبالتالى لابد من أن تقيم الدولة استثمارات فى ذلك المجال، أو أن تعطى امتيازات للمستثمرين فى ذلك المجال. أما بالنسبة للأراضى الجديدة الغير متاخمة للوادى فإن إنتاجية الأراضى بها عادة ما تكون منخفضة عنها فى الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى. وأيضا عادة ما يتم ريها من مياه الآبار وليس من مياه النيل. وبالتالى فهى أراضى جيدة فى زراعة الفاكهة وخاصة الفاكهة التصديرية مثل الموالح والعنب، وبعض أنواع الخضروات التصديرية الأخرى مثل البطاطس والبصل والثوم خاصة فى العروة الصيفية. وبالتالى لابد من الاهتمام بالدعم الحكومى، والذى لابد وأن يقدم إلى المنتجين اللذين يساهمون فى التصدير بشكل حقيقى خاصة فى صورة دعم صادرات أو تسهيلات حكومية لتشجيعهم على القيام بالعملية التصديرية اللازمة. مع التركيز على حماية لصغار المنتجين فى تلك الأراضى فلابد من أن يتم وجود حركة تعاونية اختيارية من المنتجين فى تلك المناطق خاصة من صغار المنتجين حتى يمكن أن يستفيدوا من مميزات التعاونيات.

ثانيا: الأراضى الصحراوية:

الأرضى الصحراوية هى اساساً تلك الأرضى التى تقع خارج الوادى الدلتا ولا تتبع محافظات الوادى والدلتا فهى تتبع أساسا المحافظات الحدودية الخمس وتتميز بأن المياه بها أساسا مياه جوفية حيث يتم الاعتماد على المياه الجوفية بشكل أساسى على الرى سواء مياه جوفية عميقة أو سطحية، بالإضافة إلى أن طبيعة التربة بها تربة رملية. وتتميز أيضا بهشاشة الموارد الطبيعية وبالتالى لابد من التعامل مها بآلية وإستراتيجية تختلف عن تعاملنا مع الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.

ومن هنا كان لابد من التفكير فى وضع إستراتيجية للتعامل مع المنظومة الصحراوية حيث لابد من النظر إلى الصحراء على أنها منظومة بيئية متكاملة ولابد من احترام الموارد البيئية المتوفر فى الصحراء حيث لا يحدث انهيار بيئى نتيجة الاستخدام السيئ للموارد الصحراوية الهشة

إستراتيجية التعامل مع الأراضى الصحراوية:

الصحراء هو أمل مصر فى النمو ولابد من أن يتم استغلال الصحراء بشكل لا يؤدى إلى تدهور فى الموارد الطبيعية المتوافرة بها وعلى الأخص موردى المياه والأرض، بالإضافة إلى الاستغلال السليم للصحراء بمعنى استغلال كافة الموارد المتواجدة فى الصحراء. ولن يتأتى ذلك إلا من وجود رؤية تنموية معتمدة على التنمية المستدامة فى المشاريع التى تقوم فى الصحراء،وذلك بهدف عدم إهدار الموارد الطبيعية التى فى الصحراء المصرية، والاستغلال الأمثل لها.

وتوجد فى مصر ثلاث أنواع من الصحراء، الأمر الذى يؤدى إلى الاستغلال المختلف لتلك الصحارى. أولا صحراء سيناء وتتنوع تلك الصحراء مابين شمال ووسط وجنوب سيناء، ثانيا: الصحراء الشرقية وهى التى تمتد فى الجهة الشرقية من وادى النيل حتى سواحل البحر الأحمر، وتلك يمكن تقسيمها إلى منطقة

الساحل البحر الأحمر ومنطقة مثلث حلايب وشلاتين أبو رماد ثالثا الصحراء الغربية وهى تلك الصحارى التى تمتد من الجهة الغربية من وادى النيل ودلتاه إلى الحدود الغربية لمصر. وهذه يمكن تقسيمها إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى الممتد من غرب الإسكندرية إلى الحدول المصرية الليبية، ومنطقة سيوة ، منطقة الواحات البحرية والوادى الجديد وأخيراً منطقة منخفض توشكى وشرق العوينات ودرب الأربعين.

ولكن وقبل الخوض فى كيفية استغلال تلك الصحارى السابقة الذكر لابد لنا من التفكير وتناول الرؤية العامة والإستراتيجية العامة التى لابد أن يتم التعامل مع البيئة الصحراوية. فبالنسبة للرؤية التى يتعامل بها مع الصحراء هى أن «الصحراء منظومة متكاملة بيئية تتسم بهشاشة الموارد الطبيعية الأمر الذى يستوجب أهمية التركيز على الاستخدام الكفء والمستديم لتلك الموارد بطريقة لائقة».

ومن تلك الرؤية يتبين أنها تتكون من نقاط معينة وهى أن الصحراء منظومة بيئية متكاملة ولابد التعامل معها من هذا المنطق. وأن الموارد فى الصحراء سواء الموارد المائية أو الأرضية أو النباتية أو الحيوانية تتسم بالهشاشة، الأمر الذى يشير إلى أهمية زيادة القدرات وتخفيض المخاطرة، حتى لا تنهار تلك الموارد جراء الاستخدام غير الرشيد والعمل على خفض الهشاشة. وهذا الأمر مرتبط بثقافة ووعى والتنظيم للقوى البشرية او للموارد البشرية التى تتعامل مع تلك الموارد. وأن تلك الموارد الطبيعية لابد من استخدامها بطريقة لائقة تؤدى إلى الاستدامة فى التعامل معها بحيث لا تتأثر سلبيا فى كفاءتها بحيث يمكن أن يستخدمها الجيل الحالى وأيضا أن تترك للأجيال القادمة فى حالة جيدة قابلة للاستخدام بكفاءة.

ومن تلك الرؤية يمكن أن يتم استنتاج نقاط لإستراتيجية التعامل مع البيئة والمنظومة الصحراوية بحيث لا تتعارض مع نقاط الرؤية التى سبق الإشارة إليها.

ويمكن أن تتحدد الاستراتيجيات الأساسية التى يمكن أن يتم التعامل معها فى الأراضى الصحراوية فى ست نقاط أساسية:

أولا: العائد على وحدة المياه والطاقة:

إذا كانت كل من الأرض والمياه هما المحددان هامين للزراعة فى مصر نظراً لمحدودية هذين العنصرين، فيعتبرا كل من المياه والطاقة من المحددان الرئيسيان اللذين يحددان نوع النشاط الإقتصادى فى الأراضى الصحراوية.

لابد أن يكون النشاط الاقتصادى فى الأراضى الصحراوية هو النشاط ذو عائد إقتصادى مرتفع بالنسبة لوحدة المياه أو الطاقة حيث أن المياه والطاقة هما المحددان الأساسين الهامين للأستمرار فى النشاط الإقتصادى فى الأراضى الصحراوية او الأراضى الجديدة على الأخص أن المياه تتسم بالندرة فى تلك الأراضى.

كذلك تعتبر الطاقة من العناصر الهامة جدا للمحدد الأساسى للنشاط الاقتصادى على الأخص أن الطاقة عنصر هام من العناصر التى يمكن أن تنجح أو تفشل النشاط الاقتصادى.

وعلى هذا يجب توجية الموارد الاقتصادية فى الاراضى الجديدة او الصحراوية إلى الأنشطة التى تدنى تكلفة الوحدة المستخدمة من عنصرى المياه و الطاقة أى أن الإنتاجية الفدانية لهذين العنصرين يجب أن تكون مرتفعة.

ثانياً: التكامل بين المشروعات المختلفة فى نفس الإقليم:

لابد من النظر إلى الأقاليم المختلفة على أنها وحدة واحدة بمعنى أن يتم تقسيم الأقاليم فى مصر بطريقة معينة بحيث لابد أن يكون لكل إقليم منفذ بحرى ومنفذ على الصحراء ومنفذ للنهر وجزء من الجبال وجزء من الوادى القديم أو الدلتا أن أمكن ذلك، بحيث يعتمد كل إقليم على ذاته فى التنمية بشكل كبير.

وعلى هذا المنوال لابد أن تكون المشروعات فى داخل كل إقليم متنوعة من حيث مشروعات زراعية وصناعية وتعدينية وسياحية وتجارية مستغلة الموارد الطبيعية أو الخصائص الجغرافية فى داخل كل إقليم فى تنمية الإقليم.

ويمكن أن يحدث التكامل بين تلك المشروعات المختلفة فى داخل كل إقليم بحيث يكون العائد الإقتصادى من مشروع فى كل إقليم يصب فى فائض قيمته الخاص به للإنفاق على مشروعات أخرى فى داخل الإقليم ذلك من خلال الضرائب التى يتم التحصل عليها من جراء المشروعات التى يتم عملها فى الإقليم، أو من خلال آليات اقتصادية بمعنى أن يكون الإنفاق من عائد المشروعات ذات العائد السريع على المشروعات الأخرى ذات العائد غير السريع فى داخل نفس الإقليم على الأخص إذا كان المشروعات التى سيتم الإنفاق عليها هامة ومن الأهمية التى تحدث تنمية حقيقية مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية. هذا من ناحية بالإضافة إلى أن يمكن أن يكون المنتج من المشروعات يسوق فى داخل الإقليم حيث تكون الأولوية فى أماكن التسويق فى داخل الإقليم. وهذا لابد من الأخذ فى الاعتبار الطبيعة التكاملية للمشاريع التى يجب أن تكون فى الإقليم.

وفى تلك النقطة لابد من إعادة التفكير فى إعادة تقسيم الأقاليم فى مصر بحيث يكون لكل إقليم القدرة على إنتاج الحد الأدنى من غذائية أو على الأقل احتياجاته الأساسية كلما أمكن ذلك بدون الاعتماد على الأقاليم الأخرى المصرية فى توفير احتياجاته الغذائية وذلك من خلال وجود جزء من الوادى لهذا الإقليم أو وجود جزء من الأراضى الصحراوية القابلة للزراعة بشكل حدى، بالإضافة إلى القدرة على التوسع والتمدد العمرانى فى الصحراء، من خلال وجود ظهير صحراوى للإقليم بهدف التمدد العمرانى لهذا الإقليم، أيضا لابد أن يكون للإقليم جزء من البحر او ما يسمى بمنفذ بحرى بهدف الاتصال بالعالم الخارجى ووجود ميناء للتصدير حيث يمكن أن يشجع ذلك على التصدير والاتصال بالعالم الخارجى من

خلال هذا المنفذ البحرى. أخيراً لابد للإقليم أن يكون له جزء من الجبل بهدف التعدين أو الثروات التعدينية أو البترولية حيث تساهم ذلك على توزيع الثروات الطبيعية المصرية بين كافة الأقاليم المصرية.

وعلى ذلك مثل هذا يشجع على إحداث التكامل بين المشروعات التى يمكن أن تنشأ فى الإقليم بالإضافة إلى الاستقلالية فى كل إقليم والعمل فى كل إقليم على توفير احتياجاته من الغذاء والتمدد العمرانى والصناعى والتعدينى والتجارى بشكل كبير مع تقليل الاعتماد على الأقاليم الأخرى مما يؤدى إلى حدوث التنمية المستقلة المعتمدة على الذات لكل إقليم.

ثالثاً: التكامل السياسات الاقتصادية فى الوادى القديم والأراضى الصحراوية والجديدة:

بمعنى انه لابد من وجود التكامل والتوافق فى السياسات الاقتصادية فى كلا من الأراضى الجديدة والصحراوية من ناحية والوادى القديم من ناحية أخرى. وذلك بهدف عدم التضارب بين كلا السياستين فى المنطقتين، وبالتالى يحدث فشل فى كلاهما. وهذا لابد أن تتوافق مع السياسات الكلية الاقتصادية والاجتماعية التى تصدرها الدولة بين كل من الأراضى الجديدة والصحراوية والأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.

ومن هنا أهمية الوضع فى الاعتبار أن هذا التكامل لابد أن يضع فى اعتباره الموارد الطبيعية والبشرية التى تتوافر فى كل منطقة بحيث لا تستخدم الموارد الطبيعية فى الأراضى الجديدة والصحراوية بشكل يؤدى إلى تقليل او هدر المورد وعلى الأخص فى الأراضى الجديدة والصحراوية التى تتسم بهشاشة المورد فى تلك المناطق، ولكن الموارد الطبيعية التى تتسم بها الأراضى القديمة والوادى القديم تتسم بأنها موارد ليست بالهشة مقارنتاً بالمناطق الصحراوية.

***

رابعاً: المؤسسات:

نجد أن مصر تفتقد إلى الإطار المؤسسى وفى تأثير المؤسسات على المجتمع ودور المؤسسات فى تفعيل ومشاركة المجتمع المحلى. وكما هو الحال فى الأراضى القديمة والوادى القديم حيث يتبين أن دور وتأثير المؤسسات ضعيف، ونجد انه فى الأراضى الجديدة والصحراوية لا يوجد أى تأثير للمؤسسات وهذا يرجع إلى قلة السكان وعدم وجود عدد من السكان كافى وعدم الاهتمام بالأراضى والمناطق الصحراوية، بالإضافة إلى عدم إدراك سكان الأماكن الصحراوية لأهمية الدور المؤسسى فى النهوض بالمجتمع المحلى نتيجة لان أغلب هؤلاء أما أن يكونوا بدويين وبالتالى ونتيجة إنخفاض المستوى التعليمى فيقل الوعى لأهمية ودور المؤسسات أو نتيجة لان أغلب هؤلاء السكان يكون أصولهم من الريف فى الوادى القديم والدلتا وبالتالى لا يهتمون بأهمية ودور المؤسسات.

وعلى ذلك يمكن أن تلعب المؤسسات دور رئيسى ومهم فى تفعيل القرارات والتفاعل المجتمعى على صاحب ومتخذى القرار فى تفعيل القرارات التى يتوصل إليها المجتمع المحلى، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات وتفعيل دور المؤسسات سوف يؤدى إلى افراز القادة المحليين من تلك المؤسسات، الأمر الذى يؤدى إلى وجود قادة محليين حقيقيين من تفعيل تلك المؤسسات.

خامساً: المشاركة المجتمعية:

تعتبر المشاركة المجتمعية من الأمور الهامة جدا فى تفعيل دور للمجتمع المحلى ويلعب المجتمع المحلى دور كبير وهام فى تفعيل القرارات التى تم التوصل إليها من خلال المشاركة المجتمعية. كما أن المشاركة المجتمعية تؤدى إلى زيادة الوعى وزيادة تفعيل القرارات التى تم التوصل إليها ويكون لها صدى وقبول مجتمعى مما يؤدى إلى تفعيلها بشكل كبير وحقيقى وزيادة فرص نجاح تلك القرارات والمشروعات التى عليها توافق مجتمعى. هذا بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية لن تتم بشكل حقيقى وتأثير واقعى فى ظل غياب

المؤسسات، وزيادة دور وفعالية المؤسسات لن يأتى إلا من خلال المشاركة المجتمعية الحقيقية. هذا بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية ستؤدى بالحتمية إلى زيادة تأثير المجتمع المحلى على صانع القرار السياسى فى اتخاذ القرارات التى يراها المجتمع المحلى مناسبة له. بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية سوف تؤدى إلى تحديد اهم المشكلات التى تواجه المجتمع المحلى وترتيب تلك المشكلات ووضع الحلول المقترحة من قبل أفراد المجتمع فى حل تلك المشاكل وسيناريوهات الحل التى يقترحها المجتمع المحلى، الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة فرص نجاح المشاريع والخطط والتوجهات الاقتصادية فى المنطقة او الإقليم.

سادساً: المحافظة على الموارد ومضاعفة القيمة المضافة:

لاشك انه ونتيجة لهشاشة الموارد الاقتصادية فى المناطق الصحراوية وعلى الأخص موردى الأرض وندرة مورد المياه، بالتالى يجب أن يراعى ذلك فى نوعية النشاط الإقتصادى الذى يوجه إليه تلك الموارد الطبيعية. ولكى يكون هناك كفاءة وفعالية فى استخدام المورد وكذلك استدامة لهذا النشاط وبدون أن يتم تدمير البيئة الصحراوية لابد من التعرف على نوعية الأنشطة الاقتصادية والعمل على تطوير والتركيز على الأنشطة الغير مدمرة للبيئة بشكل كبير خاصة فى المناطق التى تتسم بهشاشة الموارد بشكل كبير، فى قطاع الزراعة لابد من الأهمية أن يتم زراعة المنتجات التى تحافظ على المورد من خلال أن لا تكون مجهدة للأراضى أو للموارد وتتلائم مع المنطقة، كذلك لابد أن يتم زراعة المنتجات التى يمكن أن تكون لها قيمة المضافة مرتفعة، بمعنى أن تكون قابلة للتصنيع أو تصديرية، الأمر الذى يؤدى إلى الاستمرار فى الإنتاج الزراعى بشكل يكون فيه استدامة فى الإنتاج. حيث أن ارتفاع القيمة المضافة سوف يؤدى إلى الاستمرار فى هذا النشاط نظراً لارتفاع قيمته المضافة، بالإضافة إلى أن التصنيع الزراعى للمنتجات الزراعية سوف تؤدى إلى توفير فرص عمالة دائمة وبالتالى زيادة وتوفير الدخول الحقيقية

للمواطنين او القاطنين فى المنطقة الصحراوية.

وعلى ذلك ومن خلال تلك النقاط الست التى ذكرت يمكن التحكم فى التوجه إلى الصحراء وتحديد أى الأنشطة التى يكون لها أولوية عن الأخرى. حيث أنه من خلال تلك النقاط يمكن العمل على الاستغلال الأمثل للموارد سواء الطبيعية أو البشرية بطريقة تؤدى إلى الاستدامة للموارد الصحراوية.

وبوضع العناصر والنقاط السابق الإشارة إليه فى الاعتبار يمكن النظر إلى الأراضى الصحراوية أنة فى ظل محدودية عنصر المياه بتلك الأراضى، وطبيعة الأراضى حيث أنها ذو طبيعة رملية بدرجة أساسية، فيمكن زراعة محاصيل الزيوت بها، خاص الفول السودانى والسمسم وعباد الشمس، حيث تجود مثل تلك الأنواع من المحاصيل خاصة فى محافظة شمال سيناء والوادى الجديد. وهذه المحاصيل من محاصيل الزيوت التى تدخل فى فاتورة الغذاء كمكون رئيسى. ويرى ذلك البديل أيضا إلى زراعة بعض محاصيل الخضر والفاكهة التصديرية خاصة فى العروة الشتوية، وبالتالى يمكن أن تساعد على زيادة الصادرات من تلك المنتجات خاصة المنتجات التى يمكن زيادة القدرة التنافسية لمصر بها فى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك تتميز العديد من المناطق الصحراوية وعلى الأخص فى المناطق الشمال الغربى، حيث تتميز بوجود بعض الزراعات مثل الزيتون والتين والعنب وبعض المنتجات التى يمكن أن تقوم عليها صناعات غذائية المر الذى يوفر الكثير من فرص العمل وفتح استثمارات جديدة فى تلك المناطق وتوفير فرص عمل دائمة فى تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى أن الواحات البحرية وسيوة والفرافرة والوادى الجديد ينتشر بها النخيل بشكل أساسى بالإضافة إلى بعض الزراعات الأخرى الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى توفير العديد من الصناعات على النخيل خاصة إذا ما تم زراعة النخيل باستخدام الطرق العلمية الحديثة فى الزورعات .

ويجب الإشارة إلى أنة يمكن فى المحافظات الصحراوية مثل محافظة البحر

الأحمر ومطروح فهناك العديد من الأراضى التى يجب استغلالها مثل منطقة حلايب وشلاتين والمنطقة الغربية من محافظة مطروح. حيث يوجد العديد من قطعان الأغنام والإبل والماعز والتى يمكن أن تساعد على تحقيق تقلص فى الفجوة الغذائية من اللحوم ومنتجات الألبان. وبالتالى يرى ذلك البديل إلى استخدام تلك المناطق فى إنتاج اللحوم خاصة لحوم الضأن والماعز. أيضا إنتاج الألبان من الماعز، والعمل على تصدير تلك المنتجات إلى الخارج، والعمل على إنشاء مصانع (سواء حكومية أو خاصة)، للعمل على استغلال منتجات تلك الحيوانات فى عمل أصواف أو منتجات ألبان أو لحوم وبالتالى توفير العديد من فرص العمل فى تلك المناطق والاستفادة من الطاقة البشرية العطلة، وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية فى تلك المحافظات. ولكن نظراً لعدم وجود التخطيط الجيد فى تلك المناطق، بالتالى لا يوجد الاستغلال الجيد لهذه الثروة الحيوانية الهائلة فى تلك المناطق، ويتم ذلك من خلال التعاونيات التى يمكن أن تنشأ لمالكى هذه الحيوانات وبالتالى يمكن أن يستفيدوا من الحركة التعاونية ومن قانون التعاونيات. بالتالى يرى ذلك البديل أنة لابد من العمل على جذب الاستثمارات الخاصة والحكومية وإنشاء مركز لعمل منتجات الألبان كما سبق القول، فى تلك المناطق بالتالى يمكن تقليل الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية. ويمكن توفير الأعلاف من خلال زراعة أعلاف حيوانية تعتمد فى ريها على المياه الملحة مثل بنجر العلف وعلف الفيل، الأمر الذى يمكن استغلال المياه الجوفية المالحة المنتشرة فى تلك المناطق فى إنتاج مثل تلك الأعلاف .

بينما لنمط الملكية فى الأراضى الصحراوية فيظهر هنا العديد من المشاكل فى أن الاستثمارات الكبيرة هى أفضل الاستثمارات من الناحية الاقتصادية وبالتالى على الدولة والمجتمع أن يضع إستراتيجية للمستثمر الكبير والشركات الكبيرة التى تعمل فى تلك المناطق وذلك من خلال وضع خطة عمل وأولويات استثمار بمعنى وجود أجندة مجتمعية تقابل أجندة المستثمر تخدم تلك الأجندة

المجتمعية أهداف المجتمع فى توفير فرص عمل حقيقة دائمة أو زيادة الصادرات الزراعية الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العائد من العملة الصعبة وكذلك لابد من وضع القيود على تحويل الأرباح المكونة من هذا النشاط إلى الخارج حيث لابد من العمل على إعادة ضخ الأرباح الرأسمالية من ذلك النشاط فى مصر سواء فى نفس النشاط للتوسع أو فى أنشطة اقتصادية أخرى.

أما فكرة توزيع تلك الأراضى الصحراوية على الشباب او صغار المنتجين بمساحات صغيرة وغير كبيرة فلابد هنا من العمل على تجميع تلك المساحات فى شكل اتحادات تعاونية وأن تكون الملكية على المشاع فى حدود ٢٠٠ فدان للمزرعة ويتم توزيع العائد من ذلك النشاط على العاملين فى المزرعة من المالكين او المستفيدين من تلك الأراضى الصحراوية، وذلك من خلال تكوين جمعيات وروابط لتلك التجمعات الزراعية حيث أن مثل هذا التجمع يؤدى إلى الاستفادة من اقتصاديات الكبيرة بانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بالإضافة إلى القدرة التفاوضية فى الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وإحداث العملية التسويقية بشكل أمثر كفاءة وأكثر فعالية والحصول على أسعار مناسبة للتكلفة، بالإضافة إلى إمكانية عمل عمليات تصنيعية على المنتجات التى يتم إنتاجها من المزرعة بحيث يمكن أن يزيد فائد القيمة والعائد الاقتصادى وتوفير فرص عمل للمزيد من هؤلاء الشباب وأسرهم فى تلك التجمعات السكانية الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى التوطين فى المنطقة.